مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

مؤتمر الأئمة الحادي والعشرون

دالاس – أمريكا

مشروع العهدة الوطنية مع المجتمعات الإنسانية

أ.د/ صلاح الصاوي

الأمين العام لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

"الأراء في هذا البحث تعبر عن رأي الباحث وليس بالضرورة عن رأي أمجا"

Opinions in this research are solely those of the author and do not represent AMJA.

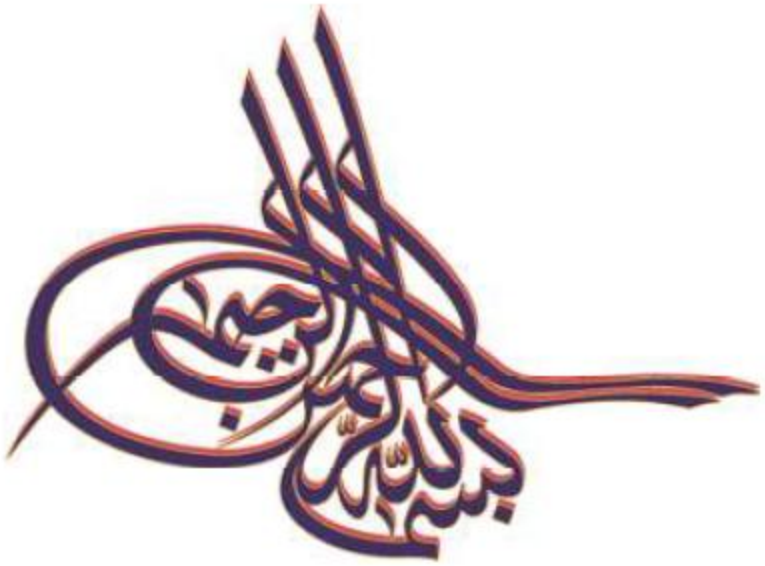
بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

ديباجة العهدة الوطنية:.....4
نص العهدة الوطنية: 7

بسم الله الرحمن الرحيم

ديباجة العهدة الوطنية:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آلة وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فانطلاقا من البلاغ القرآني الذي تحمله سورة الممتحنة بشأن العلاقة مع المسالمين لأهل الإسلام من غير المسلمين في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8].

واستصحابًا لحلف الفضول الذي شهد النبي ﷺ قبل النبوة وأشاد به بعدها، حيث اجتمع رؤساء قريش وزعماؤها وتعاهدوا فيما بينهم على: مساعدة الضعيف، وإغاثة الملهوف، ومساعدة المحتاج، ولقد حضره رسول الله ﷺ يومئذ وقال في الإسلام بعد ذلك: "لَقَدْ شهدتُ فِي دَارِ عبدِ اللهِ بنِ جُدْعان حِلْفًا، مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِهِ حُمْر النَّعَم، وَلَوْ أدعَى بِهِ فِي الْإِسْلَامِ لأجبتُ"[1].

ومرورًا بوثيقة المدينة، التي أبرمها النبي ﷺ مع جميع الطوائف في المدينة وما حولها التي كفلت كل حقوق أطياف المجتمع المدني وما تضمنته من مثال على ترسيخ قيمة المواطنة.

وفي ظلال قوله ﷺ يوم الحديبية "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ، إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا"[2] وقد كان يتوجه بهذا الحديث إلى المحاربين له من أهل مكة مثال على ترسيخ قيمة السعي للتعاون العام على الخير، والالتقاء على المشترك منه!

(1) أخرجه ابن هشام في سيرته (124/1). وقال الساعاتي في الفتح الرباني (9/21): إسناده صحيح.
(2) أخرجه البخاري (٢٥٨١).

واستصحابا للعهدة العمرية، ذلك الكتاب الذي كتبه الخليفة عمر بن الخطاب لأهل إيلياء (القدس) عندما فتحها المسلمون عام 638 للميلاد، أمنهم فيه على كنائسهم وممتلكاتهم[3]. والتي اعتبرت واحدة من أهم الوثائق في تاريخ (القدس)[4].

تأتي هذه العهدة الوطنية ميثاقًا تقطعه الجالية المسلمة في الغرب تجسيدًا لهدي الإسلام في العلاقة مع الآخر حيثما كان، وإسهاما في إزالة اللبس والإيهام الذي صنعته القراءات المتعجلة والمغلوطة حول هذه العلاقة، آملين أن تشيع ثقافة التواصل الحضاري البناء مع مختلف الثقافات والحضارات، وأن يتعاون العالم أجمع في صناعة مستقبل أفضل للبشرية جمعاء!

إن هذه العهدة إنما تأتي في وقت تواجه فيه هذه الجاليات بصفة خاصة تحديات كثيرة في إقامتها خارج ديار الإسلام سببها الفهم المغلوط لكثير من الحقائق الإسلامية، والبرامج الإعلامية الموجهة التي تشن الغارة على الإسلام والمسلمين، كما تواجه فيه البشرية بصفة عامة تحديات كثيرة تهدد مستقبلها، وتنذر بالمزيد من الكوارث الأخلاقية والاجتماعية والبيئية العالمية، وهي نتيجة حتمية ومتوقعة لبعد الإنسانية عن ربها واستدبارها لرسالات أنبيائه.

إننا نؤمن أن الإسلام يمتلك حلولاً حضارية سامية لتلك الأزمات: المحلية منها والعالمية، وأننا مدعوون للإسهام مع غيرنا في مواجهة هذه التحديات بما نملك من رصيد حضاري فياض، لا غنى للبشـرية عنه، يرتكز على الإيمان بالله وحده، والتماس الهدى من خلال وحيه إلى أنبيائه! وإن من الظلم للبشرية أن يحجب عنه هذا النور الذي تستضيء به في ظلمة هذه المادية العاتية! قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: 15-16].

كما نؤمن بأن الحضارات الأخرى تمتلك بدورها رؤى ونظريات واجتهادات بشرية لمواجهة هذه التحديات، وتشترك مع المسلمين وغيرهم في سعيها لتقديم حلول لهذه الأزمات، بما تمتلك من التجارب الإنسانية، والخبرات الحياتية، وأن

(3) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (365) والبيهقي في «السنن الكبير» (9/ 202) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (2/ 177) وابن كثير في «مسند الفاروق» (2/ 334) من طرق عن الربيع بن ثعلب به. وإسناده واهٍ، فإن بن عقبة بن أبي العَيزار منكر الحديث، متَّهم بالكذب. ولكنه توبع، تابعه عبد الملك بن حميد بن أبي غنية، وهو ثقة عن الشيوخ الثلاثة به، أخرجه ابن عساكر (2/ 178) بإسناد لا بأس به. ولعل الحديث حديث عبد الملك بن حميد، فسرقه منه يحيى بن عقبة. وللكتاب طريقان آخران ضعيفان إلى سفيان الثوري وإلى عبد الرحمن بن غنم. انظر: «مسند الفاروق» (2/ 337).

وقال ابن القيم في أحكام أهل الذمة (277/2): " وشهرة هذه الشروط تغني عن إسنادها، فإنَّ الأئمة تلقَّوها بالقبول وذكروها في كتبهم واحتجُّوا بها، ولم يزَل ذكرُ الشروط العُمَرية على ألسنتهم وفي كتبهم، وقد أنفَذها بعدَه الخلفاءُ وعَمِلوا بموجَبها".

(4) أورد ابن الجوزي المتوفى في عام 597 هـ في كتابه فضائل بيت المقدس (102): ما يلي: "فلمَّا قَدِمَ عُمرُ بيتَ المقدِسِ كَتَبَ لأهل بَيتِ المقدِسِ: «**إنِّي قد أمَّنتُكُم على دِمائِكُم وأموالِكُم وذَرَارِيكُم وصَلَاتِكُم وبِيَعِكُم، ولا تُكَلَّفُوا فوقَ طاقَتِكُم. ومَن أراد مِنكُم أن يَلحَقَ لِأَمنِهِ فله الأَمانُ. وأنَّ علَيكُم الخَرَاجَ كما على مدائنِ فِلَسطِينَ.**

ثمة دائرة مشتركة بينهما، تباركها الرسالات السماوية، وتتفق على أصولها الفطر البشرية، والفلسفات الوضعية، كرفض الظلم والعدوان، وانتهاك حقوق الإنسان، والتفكك الأسري، وإثارة الاحتقانات الطائفية، والإضرار بالبيئة البشرية.... الخ.

ونوقن أن التواصل الحضاري البناء لاكتشاف هذه المشتركات الإنسانية واستثمارها، والتفاهم حول قضايا التباين الأخرى مقدمة حتمية لتطويق الاحتقانات الطائفية بين شركاء الوطن الواحد التي تنشئها القراءات المغلوطة والفهم المغلوط، كما أنها مقدمة حتمية كذلك لحسن التعامل مع الأزمات المعاصرة بصفة عامة، وحماية البشرية من أضرارها، محليًا وعالميًا، وفي صحيفة المدينة التي أبرمها النبي ﷺ مع جميع الطوائف في المدينة[5] وما حولها مثال على ترسيخ قيمة المواطنة، وفي قوله ﷺ يوم الحديبية "**والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها**"[6] وقد كان يتوجه بهذا الحديث إلى المحاربين له من أهل مكة مثال على ترسيخ قيمة السعي للتعاون العام على الخير، والالتقاء على المشترك منه!

ولا التلفيق بين الملل والنحل، إذ لا يلزم للتعاون على المشتركات الحضارية أن يكفر أحد الفريقين بثوابته ليلتقي مع الآخر! وإنما يعني التعاون على ما فيه خير الإنسان وحفظ كرامته وحماية حقوقه، ورفع الظلم ورد العدوان عنه، وحل مشكلاته، وتوفير العيش الكريم له، وهي مبادئ مشتركة جاءت بها الرسالات الإلهية، وأقرتها الدساتير الوضعية، وإعلانات حقوق الإنسان الدولية، فالتواصل يجري وفق القاعدة القرآنية: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: 6].

ومما يشجع على التواصل مع أتباع الرسالات السماوية السابقة خاصة اعتراف الإسلام بها، وعدم تفريقه بين رسلها، وإيمانه كذلك بأن أساسها واحد، وهو الدعوة إلى عبادة الله وحده: كما قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 152]. وقال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 152]. ومما يشجعهم كذلك

(5) أخرجها أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأموال (215). وقد أعل بعض أهل العلم إسناد هذه الصحيفة والراجح أن الصحيفة صحيحة بمجموع طرقها، وقد احتج بها الأئمة في الأحكام، حيث احتج شيخ الإسلام ابن تيمية ببعض ما جاء في صحيفة المدينة وقال عنها في الصارم المسلول (67/1): "وهذه الصحيفة معروفة عند أهل العلم، روى مسلم في صحيحه عن جابر قال: "كتب رسول الله ﷺ على كل بطن عقوله ثم كتب أنه لا يحل أن يتوالى رجل مسلم بغير إذنه".

(6) أخرجه البخاري (٢٥٨١).

عالمية رسالة الإسلام وإنسانية شريعته بما تفيض به من معاني البر والعدل والرحمة للجنس البشـري برمته: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 25].

إننا نؤكد على سلامة الفطرة البشرية، التي فطر الله تعالى الإنسان عليها، فقد خلقه محبًا للخير مبغضًا للشر، يأنس إلى العدل، وينفر من الظلم، وإن بُعد البشـرية وإعراضها عن هدي الله عز وجل، وهدي رسله صلوات الله وسلامه عليهم، هو السبب الرئيس لما تكابده البشرية من الشقاء الذي يهدد مستقبلها، ولا منقذ من ويلاته إلا أن يُصغ السمع للنداء الإلهي: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: 123-124].

والجاليات الإسلامية منفتحة في تواصلها وحوارها مع الناس كافة، لأن رسالة الإسلام إلى الناس كافة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: 28] فقد جعل الله الأرض مشتركا بين عباده جميعًا، وجعل رزقها متاحًا لخلقه أجمعين، وفي مفتتح كتاب المسلمين، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2] وفي خاتمته: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: 1] وتقرأ من خلال المبدأ والختام عموم الربوبية وشمول مقتضياتها للخلق أجمعين، فأرض الله تقل عباده جميعًا، وسماواته تظلهم جميعا، ورزقه يتسع لهم جميعًا: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: 20].

فالتواصل قائم مع أتباع الرسالات السماوية والفلسفات الوضعية؛ كما أنه شامل لجميع الأصعدة: السياسية والاقتصادية والأمنية، والإعلامية، والبحثية، وغيرها. كما أنه لا يقصي حتى الجهات ذات المواقف العدائية والمسيئة إلى الإسلام والمسلمين، إيمانًا منه بأن الناس أعداء لما جهلوا، وأنهم كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله، وأن التواصل مع هؤلاء يخفف حدة العداء ويمهد الطريق للتعارف والتعايش السلمي.

نـص العهدة الوطنـية:

- نحن جزء من أمة الإسلام في باب الديانة، وجزء من المجتمعات المعاصرة في باب المواطنة، ولا نرى تناقضًا بين الانتماء الديني والانتماء الوطني، ما دام عقد المواطنة لا يشتمل على تجريم للتدين، أو مصادرة للحق في

ممارسة شعائر الدين أو الدعوة إليه[7].

- والإطار الشرعي الذي يحكم علاقات الجاليات الإسلامية مع دولهم خارج ديار الإسلام هو ميثاق الأمان، الذي تنشئه بطاقات الهوية ووثائق الإقامة الرسمية، وهو عهد على البر والقسط والسلامة من الأذى، والتزام ما انعقد عليه الأمان وتضمنته هذه الوثائق من شروط والتزامات.
- والمواطنة رابطة للتعايش المشترك بين أبناء الوطن الواحد، مهما اختلفت مشاربهم أو تباينت عقائدهم، سواء أكان اكتسابها بالتجنس أم بحكم الميلاد، وهي ميثاق على البر والقسط والسلامة من الأذى، وتنشئ لحُمة اجتماعية يترتب عليها واجبات وحقوق متبادلة، وتجعل أصل حرمة الدماء والأموال والأعراض والمرافق العامة مشتركًا بين الجميع، ولا مساس بشيء من ذلك إلا وفق ما تحدده القوانين والنظم السارية.
- والانتماء الديني وما يقتضيه من محبة دينية لأهل الدين، وإغاثتهم عند النوائب، لا يتنافى مع الانتماء الوطني، وما تنشئه المخالطة الوطنية والصلات الاجتماعية من مودة ومحبة جبلية، ولا يتنافى كذلك مع ما تنشئه الأحلاف والمواثيق المشروعة بين البشر عامة من نصرة المظلوم، وإغاثة الملهوف، وإن كان من غير المسلمين، والضرب على يد الظالم ومنعه من الظلم، وإن كان من المسلمين، لعموم مبدأ التعاون على البر والتقوى، وعدم التعاون على الإثم والعدوان، فاللُحمة الدينية ليست سورًا معلقًا إقصائيًا مانعًا من كل علاقةٍ دنيويةٍ بالناس، لا تَكُر على أصل الإيمان بالنقص، بل مخالطة الآخرين، والتعامل مع الناس جميعا بالكلمة الطيبة والعمل النافع، في إطار جلب المصالح ودرء المفاسد، طبقًا لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]، وقول رسوله ﷺ: «... وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ ...»[8].

(7) فعالمية الإسلام تتسع لأهل الأرض قاطبة، على اختلاف مشاربهم وألسنتهم وألوانهم، متى آمنوا به طائعين، وقبلوا بمديه مختارين، إيمانا منه بوحدة الأصل البشري، وتساويهم جميعا في أصل التكليف والخطاب، وفي أصل الكرامة الإنسانية، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: 70]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1]. ورفضا منه لكل مظاهر التمييز والعصبية الجاهلية، فأكرم الناس عند الله أتقاهم، وقد جسد ذلك إمام الأنبياء في قوله ﷺ: «**يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر؛ إلا بالتقوى**» أخرجه أحمد (23489) باختلاف يسير، وأبو نعيم في حلية الأولياء (100/3) مختصرًا، ومسدد كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري (226/3) واللفظ له، وقال: رجاله ثقات.

وعالمية حقوق الإنسان التي يتداعى إليها العالم في واقعنا المعاصر بمختلف ثقافاته الوضعية وتجاربه البشرية تقرر حرية المعتقد وحرية الديانة، وتنص على ذلك في دساتيرها القطرية والدولية، وتجعله في مقدمة الحقوق الطبيعية المشروعة التي لا يجوز المساس بها ولا الانتقاص منها.

فإذا امتزج البعدان أنشا تماسكًا في النسيج الاجتماعي للبشرية في واقعنا المعاصر، فعالمية الإسلام لا تعني الإكراه في الدين، وفي كتاب الإسلام نص قاطع الدلالة على ذلك ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: 256] وعالمية حقوق الإنسان –في أصولها النظرية على الأقل– تتفق مع الإسلام في نفيها لمصادرة الحق في التدين وحرية المعتقد، وتحمي الخصوصيات الدينية والثقافية والحضارية، وتحرم حمل الناس على ما يخالف معتقدهم وضميرهم الديني، ومن هنا ينشأ التناغم والتكامل، والتواصل الإيجابي الفعال.

(8) أخرجه الترمذي (1987)، وأحمد (21403) باختلاف يسير، وأبو نعيم في ((حلية الأولياء)) (378/4) واللفظ له. وقال ابن حجر في الأمالي المطلقة (131): حسن.

- ومن مقتضيات المواطنة الإقرار بسلطة الدولة، والمحافظة على كيانها القانوني، والإقرار بما تلزم به من القوانين الآمرة، ما لم تحمل على فعل محرم أو ترك واجب، والإقرار بسلطة محاكمها، والتسليم لها في غير معصية، فالالتزام بالقانون هو المظهر الحضاري الذي يفرق بين المجتمعات المدنية ومجتمع الغاب، والوفاء بهذا الالتزام ضرورة شرعية ودعوية، وعند التعارض بين الضمير والواقع يكون الحوار حول البند الذي وقعت فيه المعارضة، ويسعى إلى إزالة هذا التناقض بالطرق القانونية، وفي هذه النظم متسع لذلك لقيامها في الجملة على اعتبار الخصوصيات الدينية، واحترام التعددية الدينية والثقافية والاجتماعية.
- ولا يتنافى ذلك مع التأكيد على حق الأقليات الدينية في الدفاع عن حقوقها المشروعة التي كفلتها لها المواثيق العالمية، والدساتير والقوانين الفيدرالية والمحلية، والتعبير عن آرائها ومواقفها أفرادًا ومجموعات، ومع التأكيد على حقها في إقامة مؤسساتها السياسية والدينية والتعليمية والاجتماعية الخاصة بها، وفي ممارسة شعائر دينها، وتطبيق مقتضياته في أمورهم الحياتية مما هو متعلق بخصوصياتهم في الطعام والشراب والثياب ومسائل الأسرة كالزواج والطلاق والتوارث ونحوه، أسوة بما هو مكفول لجميع المواطنين، وفي إطار مبدأ حياد الدولة فيما يتصل بالشأن الديني، وحمايتها للتعددية الدينية والسياسية.
- والتحكيم الذي تدعو إليه الجاليات الإسلامية لحل المنازعات الأسرية والمدنية لا يتعارض مع هذه الالتزام، بل هو مما يقويه ويثبت دعائمه، فالتحكيم لا يكون في القضايا السيادية التي لا ينبغي الخروج فيها على سلطان الدولة كالتشريعات العقابية ونحوه، لإيماننا بأن التشريعات العقابية منوطة بالدولة في كل نظام متحضر، ولا مدخل فيها لآحاد الناس، وإنما يكون فيما تقرر النظم والقوانين حرية الأفراد في الاتفاق فيه على ما يشاءون، كما هو الحال في كثير من مسائل المنازعات المدنية: المالية والتجارية، ومسائل الأحوال الشخصية، وهو مما يعين النظام القضائي على حسن القيام بالمهمة المنوطة به، ويخفف عن كاهله الأعباء الجسيمة التي ينشئها تراكم القضايا وكثرة المنازعات وتشعبها.
- ومن مقتضيات المواطنة المشاركة في تحقيق الصالح العام لدول الإقامة ومجتمعاتها، وألا يقل الحرص على أداء الواجبات عن الحرص على المطالبة بالحقوق، وأن يكون البر والنصح العام مبذولا للناس كافة، لا يحرم منه أحد بسبب خلاف في دين، أو جنس، أو لسان، أو انتماء سياسي، لعموم القاعدة القرآنية ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ

﴿وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2] بالإضافة إلى كون ذلك وسيلة من وسائل تماسك النسيج الاجتماعي للدولة، والحيلولة دون اختراقه من قبل الخصوم.

- والصالح العام هو مجموعة المصالح أو القيم ذات النفع الإنساني العام اللازمة لحسن تسيير الحياة الإنسانية، بكفالة ضرورياتها التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، وحاجياتها التي لا بد منها لكيلا يقع الناس في ضيق ومشقة، وتحسيناتها لكي تمضي أمور الناس بما يليق من محاسن العادات، ومكارم الأخلاق، على نحو يمكن الفرد من تحقيق ذاته وغاية وجوده في هذه الحياة، وهي بلغة أهل الدين الكليات الخمسة التي جاءت لتحقيقها الشرائع السماوية، والتي تتمثل في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهي تتوزع على مختلف جوانب الحياة: فهناك الصالح العام الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والخلقي والفكري والبدني...هكذا، ومن أمثلة الصالح العام الذي يتعين السعي المشترك لدعمه في إطار هذه المواطنة ما يلي:

- دعم القيم الدينية، والتواصي بالإيمان بالله، وعبادته وحده، والتماس هديه الذي أنزله على أنبيائه ورسله، باعتبار ذلك هو المخرج الوحيد للبشرية من عذاباتها النفسية، وكوارثها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في واقعنا المعاصر، فضلا عما ينتظر المؤمنين بالله عز وجل من الفوز بجنة الخلد ونعيم الأبد في الآخرة.
- التواصي بترشيد المسار الإعلامي، وتوجيهه لأداء واجبه الفعال في إشاعة القيم وحراسة الفضيلة، وتأصيل ثقافة التعايش والتواصل الحضاري البناء مع مختلف الثقافات والأيديولوجيات، وكشف دعاوى المروجين لعداء التدين للحضارة المعاصرة؛ بهدف إثارة الفزع من الإسلام والمسلمين، وفرض ثقافة القطب الواحد على العالم برمته، والتناهي عن توظيف الإعلام لإفساد القيم الأخلاقية، وإثارة الفتن وتأجيج الصراعات، والترويج للانحراف والرذيلة.
- منع الاحتقانات الطائفية، والسعي إلى تجفيف منابعها، وحل الإشكالات والمنازعات التي قد تقع بين أبناء الوطن الواحد، وتوفير المناخ الصالح للتعايش الاجتماعي والوطني؛ بلا غلو ولا جفاء!

- التناهي عن الظلم والفساد، وازدواجية المعايير، واستغلال مقدرات الأمم الفقيرة، والتداعي إلى إنهاء الحروب والصراعات والمشكلات الدولية، والتعاون مع العقلاء في كل مكان لإيقاف إهدار موارد الإنسانية ومواهبها في إنتاج أسلحة الدمار الشامل التي تتهدد مستقبل الأرض بالفناء.
- مساندة القضايا العادلة المتعلقة بحقوق الإنسان المشروعة والدفاع عنها، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تتبنى ذلك.
- مكافحة ظاهرة الجريمة، والمشاركة في استنقاذ المجرمين من براثن الجريمة ومن محارقها! بإعادة تأهيلهم إيمانيا ونفسيا واجتماعيا، من خلال برامج الدعوة والإرشاد الروحي داخل السجون، وبرامج إعادة التأهيل ومساعدة حديثي العهد بالسجون خارجها، وللمرشدين الروحيين من المسلمين داخل السجون تجارب ثرية في هذا يمكن توسيع رقعتها وتفعيل طاقاتها.
- استثمار رصيد الحضارة الإسلامية في معالجة ما تواجهه البشرية عامة والمجتمع الأمريكي خاصة في واقعنا المعاصر من اختناقات ومن أزمات، ومن ذلك التعاون لمواجهة الأزمات المالية العالمية من خلال السعي المشترك لإعادة النظر في الآليات الاقتصادية التي كانت وراء هذه الانهيارات المروعة، وتفعيل آليات الاقتصاد الإسلامي وأدواته في إطفاء هذه الحرائق الكارثية! وتمتلك الحضارة الإسلامية من رصيد الخبرة في هذا المجال ما يمكن استدعاؤه وتوسيع رقعة نجاحاته لتسترشد به الحضارة الغربية، وتعالج أزماتها في ضوئه!
- التناهي عن دعوات التحلل الخُلقي والتفسخ الاجتماعي بدعوى الحرية الفردية. والتعاون على إشاعة القيم الفاضلة، وبناء منظومة عالمية للأخلاق، تتصدى لهجمة الانحلال الأخلاقي، وتحيي ما اندثر من روابط الرحم ووشائج القربى، والتأكيد بصفة خاصة على حقوق الوالدين والجيرة والأقربين، وإغاثة المحتاجين من الفقراء والمرضى والمسنّين، من جميع البشر على اختلاف ألسنتهم وألوانهم ومعتقداتهم. وينابيع الحضارة الإسلامية في ذلك فياضة لا ينبغي أن تحرم البشرية من ورودها!

- التداعي لحماية الأسرة، والتعاون لدفع ما يتهددها من أخطار معاصرة، وما يراد إلحاقه ببنيتها الأساسية ونظمها المستقرة في الزواج المشروع والتناسل من انهيارات وكوارث! وتوفير مقوماتها الأساسية وإعانتها مادياً ومعنوياً على إعداد جيل صالح يعمر الأرض وفق الهداية الإلهية.

- التأكيد على أن النساء شقائق الرجال[9]، وأن الله قد جعل لهن من الحقوق مثل الذي عليهن بالمعروف، وأنه قد كرم المرأة أما وبنتا وأختا وزوجة وذات رحم، وإنسانة لها الحق في الإنصاف والتكريم الذي كفلته الشرائع السماوية للبشرية جميعا! وأن قوامة الرجل على البيت قوامة رعاية وكفالة ومسئولية، وليست قوامة قهر وتسلط، وأن العلاقات الزوجية قوامها التواد والتراحم ورعاية الحقوق المتبادلة، والتناهي عن كل فكر أو سلوك ينتقص من المرأة، أو يهضم حقوقها المشروعة.

- السعي المشترك لعمارة الأرض وفق مشيئة خالقها الذي أنشأ الإنسان منها، وأناط به عمارتها وإصلاحها، وتنمية وعيه بحقائق الوجود الكبرى: مِن خالقٍ مدبر، وكونٍ مسخَّر، وإنسانٍ ذي رسالة، وحياةِ ابتلاءٍ في الدنيا، تمهيدًا لحياةِ جزاءٍ في الآخرة.

- التناهي عن مظاهر العدوان على البيئة بكل مكوناتها، ومواجهة كل عدوان واقع أو متوقع عليها، محافظة على حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة نقية من التلوث بأنواعه المختلفة، وترشيد التقدم الصناعي والتقني.، لتلافي المخاطر والكوارث التي تعم الجنس البشري بشعوبه كافة: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 56].

- ومن مقتضيات المواطنة الاندماج الإيجابي في المجتمع، والتكيف المنضبط مع منظومته الحضارية، وأوضاعه الحياتية في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والقانونية، وذلك بتعلم اللغة، والمشاركة في فعالياته الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما لا يتعارض مع رعاية الخصوصيات الدينية والثقافية، التي يزهو المجتمع الأمريكي على الدنيا بتقديره لها، واعتباره لمقتضياتها منذ اليوم الأول لنشأته، وأصبحت معلما دستوريا تواثقت على اعتباره أجياله المتعاقبة! فاللحمة الدينية ليست سوراً معلقاً إقصائيًا طاردًا كلَ علاقةٍ دنيويةٍ بالناس، لا تَكُر على أصل الإيمان بالنقص، بل الانفتاح على المجتمعات، والتعامل مع الناس جميعا

(9) أخرجه أبو داود (236)، وابن ماجه (612)، وأحمد (26195) باختلاف يسير، عن عائشة –رضي الله عنها– مرفوعًا: "إِنَّما النِّساءُ شَقائِقُ الرِّجالِ". وحسنه الحافظ ابن حجر في هداية الرواة (233/1).

بالكلمة الطيبة والعمل النافع، في إطار جلب المصالح ودرء المفاسد، طبقاً لقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: 83]، وقول رسوله ﷺ: «... وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ ...»[10].

- وإن هذه الدعوة ذات شقين:

1) شق يتوجه إلى الجاليات المسلمة لتعميق هذ المعنى واستفاضة العلم به والتأكيد عليه، وتشجيع مبادرات التعارف الديني والثقافي بين المسلمين وغيرهم بما يحقق التفاعل بين أبناء المجتمع الواحد.

2) وشق يتجه إلى المجتمع الوطني الكبير ومؤسساته المعنية بقضايا الاندماج والتواصل الثقافي للانفتاح على الجاليات المسلمة والتواصل مع مؤسساتها، والتعرف على ما تحمله من تراث حضاري ثمين، واحترام خصوصياتهم الدينية والثقافية، وعدم الاستماع إلى دعاة الفتنة وقالة السوء، ممن يبغونها عوجا، ويسعون لتأجيج الاحتقانات الطائفية والعرقية، ومقاومة مظاهر العنصرية، والحدّ من العوامل المغذية لمعاداة الإسلام، وخصوصاً في مجال الإعلام.

- ومن مقتضيات المواطنة الإقرار بالتعددية، ويتأكد ذلك في المجتمعات ذات التنوع الديني والسياسي، فالتنوع والاختلاف من سنن الله الكونية في هذا الوجود، والإسلام يتفهم حقيقة التنوع والاختلاف في حياة البشر، ولا يضيق بواقع التعددية القائم بينهم، بل يدعو إلى عموم التعاون على البر والتقوى، وينهى عن عموم التعاون على الإثم والعدوان، ويؤكد على أهمية التعارف والتكامل بين أبناء المجتمع الواحد.

- ومن مقتضيات المواطنة المشاركة السياسية، بدءًا من الإدلاء بالتصويت في الانتخابات إلى التعاطي مع الهيئات السياسية، ومما يشجع على ذلك انفتاح هذه الهيئات على جميع أفراد المجتمع وفئاته، انفتاحًا يستوعب جميع الطاقات والأفكار، وإن المنهج الإسلامي، انطلاقًا من قيمة الشورى، واعتبارًا لما توصلت إليه التجربة الإنسانية من رصيد من الخبرة في المجال السياسي والتشريع الدستوري، يقرّ في إطار منظومته القيمية ومرجعية وحيه المعصوم آليات النظام الديمقراطي القائم على اعتبار الأمة مصدر السلطة، واحترام مبدأ التعددية، والتداول السلمي على السلطة، تفريقا بين مصدرية السلطة السياسية التي ترجع إلى الأمة، والتي لها الحق في إطار مرجعية الشريعة في الهيمنة على حكامها وولاة الامر فيها تولية ورقابة وعزلا، ومصدرية النظام

(10) أخرجه الترمذي (1987)، وأحمد (21403) باختلاف يسير، وأبو نعيم في ((حلية الأولياء)) (4/378) واللفظ له. وقال ابن حجر في الأمالي المطلقة (131): حسن.

القانوني في فضاءاته المطلقة والذي يرجع إلى الوحي الأعلى المعصوم، ، وقد حسمت مجامعنا الفقهية الأمر في مشروعية هذه القضية، وفصلت القول في ضوابط ممارستها، وأصبحت جزءا من المسلمات الفقهية الشائعة في هذه الأيام، وتجاوزت الجدل التاريخي حولها، والذي كان يتبناه فريق من المعارضين.

- ومن مقتضيات المواطنة المحافظة على الأمن الداخلي للوطن وسلامة أراضيه، والتعاون على منع انتهاك حرمته، أيا كانت هوية الجهة التي تكون مصدرًا لهذا الإخلال، فعقد الأمان الذي تنشئه وثائق الإقامة الرسمية في هذه المجتمعات كجوازات السفر وبطاقات الإقامة الدائمة ونحوه هو عقد على السلامة من الأذى، ويتضمن تبادلاً مشتركًا لعصمة الدماء والأموال والأعراض والممتلكات العامة والخاصة، وعدم الإخلال بشيء من ذلك أو الإعانة على انتهاك هذه الحرمات أو السكوت عليه.
- إننا ندين قتل الأبرياء وترويعهم وإلحاق الأذى بهم، كما ندين المساس بالممتلكات والمرافق العامة، ونعتبر ذلك فسادا يدان حيثما وقع، وندعو إلى التكاتف لمقاومته حيثما كنا، وأيا كان المتلبس به، فإن الإرهاب هو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيا على الإنسان في دينه، أو عقله، أو ماله، أو عرضه، ومن صوره التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه كذلك إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى المسلمين عنها، وشدد النكير على فاعلها، وتوعده بأشد العقوبات الدنيوية والأخروية.
- ومن التعاون لمنع الإرهاب استفاضة البلاغ بالوسطية الإسلامية، والتعريف بها على أوسع مدى ممكن، وإدانة مفاهيم الغلو، والنصح لأصحابها، والتعاون في ذلك مع جميع مؤسسات المجتمع المدني، ومن ثبت توجهه لعمل إرهابي بصورة يقينية، ولم تنجح الحجة في حمله على العدول عن باطله أحيل أمره إلى الجهات الرسمية المعنية بمنع ذلك، والضرب على أيدي أصحابه.

- ومن مقتضيات المواطنة المشاركة في دفع الصيال على الوطن ودرء الحرابة عنه في حروبه العادلة، وفي دعم المواقف العادلة للدولة، وبذل النصح لها في مواقفها الأخرى التي حادت فيها عن الحق والعدل، وفي الأصول الإسلامية ما يدعم ذلك ويبين ضوابطه، فقد قاتل المهاجرون الأوائل من المسلمين إلى الحبشة مع النجاشي ضد من أراده بسوء، مع التأكيد على عدم مشروعية المشاركة في حروب استعمارية ظالمة، يعتدى فيها على الآخرين، وتنتهك فيها حرماتهم، سواء أوقع ذلك من فريق من المسلمين، أم وقع من دولة يحمل جنسيتها، وقبل بمبدأ المواطنة بها، ولا يصلح أن يعتذر عن ذلك بإكراه، فإن الإكراه على القتل لا يحله، ولا يصلح عذرا مانعا من المسئولية عنه، سواء أكانت مسئولية دنيوية أم كانت مسئولية أخروية. ولا يعد هذا القيد باتفاق العقلاء قادحًا في المواطنة، فإن المواطنة لا تعني بالضرورة الإقرار بجميع السياسات الحكومية، وإن حق المعارضة السياسية من الحقوق المشروعة، ولا يجوز أن تكون مدخلا للقدح في مواطنة أحد، ولا مسوغا لتخوينه واتهامه بالتآمر أو العمالة!
- وأخيرًا فإن الجاليات المسلمة في هذا المجتمع، جسر للتواصل الثقافي بين الشرق والغرب عامة، وبين المجتمع الأمريكي والمجتمعات الإسلامية خاصة، فهي سفارات يمكنها الإسهام في توطيد العلاقة بين المجتمع الامريكي والعالم الإسلامي، على أساس من البر والقسط الذي أمرنا به مع المسالمين لأهل الإسلام من غير المسلمين بصفة عامة، كما يمكنها تجسيد التواصل والتعايش بين مختلف الملل والنحل من خلال تفعيل الحوار الديني والفكري، في إطار من التسامح والوسطية والاعتدال.
- ونختم بأن الوفاء بما جاء في هذه الوثيقة مع من أقر بها دين وقربة، وقد عرضت على فقهاء المجمع وخبرائه فأقروا مضمونها، فلزم الوفاء بها ديانة وسياسة، ظاهرًا وباطنًا، وقد قال تعالى: ﴿**وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا**﴾ [الإسراء: 34]، وقال تعالى: ﴿**فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴾ [الفتح: 10]، ولا مجال في العهود لتقية أو لمعاريض، بل الوفاء والصدق، والوضوح والشفافية، وعلى ذلك ذمة الله ورسوله والمؤمنين.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل..